



اجتماع الجمعية العامة العادية

محضر الاجتماع الثامن والعشرين للجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2023

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق 29 مارس 2023 بالحضور الشخصي، وذلك في في قاعة الفنار بفندق الدبلوماسية راديسون بلو، ريزيدنس وسبا، المنامة - مملكة البحرين، وبحضور عدد من المساهمين يمثلون أصالة ووكالة 174,950,586 مليون سهم وبما تعادل نسبته 86.85% من مجموع أسهم رأسمال الشركة الصادر والمدفوع، حيث تم تعيين شركة البحرين للمقاصة كجامعي أصوات، وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت على ذلك المادة (201) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

ولقد انعقد الاجتماع بالحضور الشخصي للمساهمين وممثليهم، ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وسكرتير مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة العليا للشركة، وممثلين عن الصحافة المحلية، وممثلين عن الجهات التالية:

ممثلو الجهات الرسمية:

1. أ. نورة عبدالغني وسناء ناصر عن إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة - مصرف البحرين المركزي.
2. أ. محمد خالد إبراهيم العمادي عن إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة.
3. أ. حصة المناعي عن إدارة مراقبة الأسواق المالية - مصرف البحرين المركزي.
4. أ. سنان الشروقي عن إدارة الإدراج والإفصاح - بورصة البحرين.

ممثل مدققي الحسابات الخارجيين عن السادة إرنست ويونغ (E&Y):

5. أ. عيسى الجودر.

ممثلو مسجل الأسهم عن السادة شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة):

6. أ. هدى طربوش ، وأ. علي أمان الله ، وأ. نور محمد.

ولقد انعقد الاجتماع برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة رئيس الجلسة السيد عبدالرحمن يوسف فخرو، الذي رَحَّبَ بجميع الحاضرين، وشكرهم على حضورهم للاجتماع، ولفت السيد الرئيس عناية السادة المساهمين إلى خطأ مطبعي طفيف في جدول الأعمال الوارد في التوكيل باللغة العربية حيث تكررت المادة الثانية من جدول الأعمال [مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه] مرتين في المادة الثالثة بدل [الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31] حيث تم تصحيح ذلك في أثناء الاجتماع.

ومع عدم طرح أية موضوعات أخرى للمناقشة تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي "ما يستجد من أعمال"، بدأ السيد الرئيس في مناقشة جدول الأعمال المعلن عنه والذي تم التداول بشأنه، ووافق المساهمون على مواده كما يلي:

أولا المصادقة على المحضر السابق لاجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 2022/03/29.

صادق المساهمون على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 29 مارس 2022 المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة. غير أن المساهم السيد علي الطريف تقدم بملاحظة طالباً إجراء تعديل طفيف على المحضر السابق تحت الفقرة 4.2 حيث ورد على لسانه ما نصه: "... واستفسر بخصوص فجوة حساسية تغييرات أسعار الفائدة على صافي الربح وعلى قيمة حقوق الملكية خاصة وأن أسعار الفائدة آخذة في الصعود خاصة وأن 125 نقطة تم إقرارها من البنك الاحتياطي الفدرالي قبل فترة بسيطة، وعليه طلب من الإدارة معرفة نقطة الأساس التي أخذتها الإدارة في حساسية الضغط وما هي آثارها على صافي الربح وقيمة حقوق الملكية الاقتصادية" إذ أوضح السيد المساهم أن الصحيح هو "25 ... نقطة أساس ... وليس "125 نقطة أساس ..."، وهنا دُكِّرَ السيد سكرتير مجلس الإدارة السادة المساهمين أن المحضر منشور على الموقع الإلكتروني منذ 2022/4/6، مستفسراً عن رغبة المساهمين في تعديل المحضر السابق ذاته ونشره مرة أخرى، ولكن السيد المساهم أكتفى بأن يُشار إلى التعديل المطلوب في المحضر الحالي الجديد، ووافق المساهمون على ذلك.

التوقيع المعتمد



مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه.

ثانياً

1.2 طلب السيد علي طريف الإذن بالتداول، حيث صرّح قائلًا أنه يوجد انحدار شديد في الأداء بسبب الانخفاض الكبير في محفظة الإقراض منذ بداية العام 2020، حيث سجلت الشركة خسائر صافية بلغت 4.3 مليون دينار بحريني مقارنة مع أرباح صافية بلغت 6 مليون دينار في عام 2021، وسجلت أرباحاً صافية بقيمة 3.4 مليون دينار بحريني في عام 2022 بالمقارنة مع مستويات 2019 حيث سجلت الشركة أرباحاً صافية بقيمة 17.1 مليون دينار بحريني، و22.8 مليون دينار بحريني في عام 2018، و20.7 مليون دينار بحريني، متسانلاً ما إذا كانت هذه الزيادة في المخصصات هي التي أدت إلى انخفاض الأرباح بعد تغيير المدقق الخارجي؟

في الرد على استفسار السيد المساهم أفاد السيد نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد الرحمن سيف بأن تفشي جائحة كورونا في عام 2020 فرض أوضاعاً اقتصادية صعبة على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء، مما حدا بالشركة لإتخاذ حزمة من القرارات والإجراءات اللازمة للتخفيف من التداعيات الخطيرة التي خلفتها تلك الجائحة، ولم تكن محفظة القروض في منأ عن تلك الإجراءات حيث اتبعت الشركة منهجاً انتقائياً في تقديم القروض، وحسب متطلبات الجهات الرقابية، تم إعادة بناء نظام المخصصات أخذاً بعين الاعتبار ارتفاع درجة المخاطر العالمية والإقليمية والمحلية، كما تمت مراجعة جميع السياسات الداخلية للشركة بعد تعيين الإدارة الجديدة ومجلس الإدارة في دورته الحالية، وبالنظر إلى الظروف التي فرضتها الجائحة والأوضاع غير المستقرة، وأخذاً في الاعتبار المتطلبات الرقابية تم تخصيص مخصصات جديدة بلغت 10.9 مليون دينار بحريني في عام 2021، أما في العام الماضي 2022، أُخذت مخصصات احتياطية بقيمة 9.5 مليون دينار بحريني مما انعكس على النتائج المتحققة. وأضاف أن الشركة تمر حالياً بمرحلة تحول تركز على مراجعة النموذج التجاري والسياسات الداخلية لضمان استمرارية أعمال الشركة وتحسين جودة الأصول لتكون في معدلات مقبولة.

2.2 طلب السيد المساهم علي طريف الإذن بالتداول وتطرق إلى موضوع المخصصات وجودة الأصول مشيراً إلى ملاحظة تم ذكرها في المحضر السابق أن المخصصات ما زالت عالية جداً على الرغم من تطمينات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمدقق الخارجي في الجمعية العمومية للعام الماضي في الفقرة 4.4 أن هناك مخصصات كافية لأي تعرضات أو أمور في المستقبل خاصة بعد انتهاء فترة تأجيل الأقساط في شهر يونيو 2022، مشدداً على أن سياسة الشركة في هذا الجانب كانت سياسة متحفظة جداً، متسانلاً عن أسباب وضع مخصصات عالية جداً بلغت 9.5 مليون دينار بحريني في سنة 2022؟ وأضاف أنه لم تؤكد الشركة في العام الماضي على كفاية رصيد المخصصات في سنة 2021 لتغطية أي تعرضات أو أمور غير متوقعة في سنة 2022 وبالخصوص بعد انتهاء فترة تأجيل الأقساط في شهر يونيو 2022؟ أما بخصوص تكلفة المخاطر فالمستويات الطبيعية للمجموعة هي في 200 نقطة لكن من عام 2020 ارتفعت إلى 700 نقطة وفي عام 2021 أصبحت 400 نقطة، وفي عام 2022 أصبحت 400 نقطة؟ وبخصوص الديون المتعثرة، فقد بلغت في عام 2019 ما نسبته 9%، و15% في عام 2020، و17% في عام 2021، أما في عام 2022 فقد كانت النسبة 24% مما يعادل ربع المحفظة؟

قام المدقق الخارجي السيد عيسى الجودر بالرد على استفسارات السيد المساهم قائلًا بأن المخصصات كانت كافية في نهاية 2021، وفي عام 2022 حصلت بعض الأحداث الرئيسية ومنها إنتهاء تأجيل الأقساط في يوليو 2022 الأمر الذي أثر على القطاع المالي ككل وواجه بعض التحديات بسبب التأجيل، ولم تكن الشركة في معزل عن تلك الظروف والتقلبات التي أثرت على جودة محفظتها كونها شركة متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتجنباً لمزيد من التأثير على جودة المحفظة، فقد اضطرت لاخذ مخصصات جديدة، يبدأ أنها لاتزال الشركة ضمن المستوى المطلوب فيما يتعلق بالمخصصات.

3.2 طلب السيد المساهم علي طريف الإذن بالمداخلة وتساءل عن المستوى الطبيعي لتكلفة المخاطر لشركة البحرين للتسهيلات التجارية؟

التوقيع المعتمد

س



أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة على استفسار المساهم قائلًا أن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية غير متوقعة، وعلى هذا الأساس تم اتخاذ الاحتياطات بموجب الوضع القائم عند انتهاء فترة تأجيل الأقساط، وأشار إلى أن البنوك تختلف عن الشركة بحكم نموذجها التجاري وترخيصها، إذ يتم تحويل الراتب مباشرة لدى البنوك، أما بالنسبة للشركة فإن الوضع يختلف تماما ولا يوجد تحويل الراتب، وأن شريحة كبيرة من العملاء لم يقوموا بسداد الأقساط بعد انتهاء فترة تأجيل الأقساط، وهذا شيء لم تتوقعة الشركة مما أدى إلى زيادة المخصصات أكثر مما كان متوقعا.

4.2 استفسر المساهم السيد أحمد فخرو ما إذا كان توزيع الأرباح على المساهمين أكثر من قيمة الأرباح المتحققة، وما إذا كان للتغطية على الأداء العام للشركة أو محاولة للحفاظ على قيمة السهم؟ علماً أن ربحية الشركة 18 فلساً للسهم وسوف تقوم الشركة بتوزيع 20 فلساً للسهم.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة ان الأرباح التي تم توزيعها أكثر من الأرباح المحققة هذه السنة من خلال توزيع جزء من الأرباح المستبقاة والتي تبلغ قيمتها 48 مليون دينار بحريني، وتم استقطاع جزء بسيط من الأرباح المستبقاة، والتي تختلف عن الاحتياطي الإجباري، والاحتياطي الاختياري، منوهاً إلى أنه يحق للمساهمين استخدامه في السنوات العجاف، علماً أن هذه الأرباح محفوظة للمساهم، ويتم وضعها للمستقبل المنظور وغير المنظور، وفي هذا الشأن أكد السيد الرئيس أنه تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

ثالثاً الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 قرأ السيد عيسى الجودر - ممثل مدققي الحسابات السادة إرنست ويونغ (E&Y) - مختصر تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المنتهية في 2022/12/31 الوارد في التقرير السنوي للعام 2022، ووافق عليه المساهمون.

رابعاً مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليها.

1.4 تحت هذا البند وبعد استعراض ما جاء في التقرير السنوي للعام 2022 الذي تم توزيعه على المساهمين قبل وأثناء الجلسة، طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة من الرئيس التنفيذي تقديم عرض عن أعمال الشركة. وقبل البدء في العرض، قام الرئيس التنفيذي بتقديم خالص الشكر لرئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة على الدعم اللامحدود والمستمر للإدارة التنفيذية والذي تكفل عن تحقيق نتائج مقبولة، ثم قام بتقديم عرض موجز على الشاشة، مستعرضاً أداء الشركة الأم وجميع شركاتها التابعة لها، وموضحاً جميع المعلومات المالية والفنية، ومجيباً عن جميع أسئلة المساهمين.

2.4 وبعد الانتهاء من العرض المختصر، طُلب من المساهمين والحاضرين طرح الأسئلة أو التعليق، حينئذ طلب المساهم السيد علي طريف الإذن بالتداول حيث أثنى على الممارسة المتميزة التي تنتهجها الشركة في تقديم عرض مرئي للمساهمين عن أعمال الشركة والشركات التابعة، مشيداً بقوة العرض والطرح والتي تحاول الشركات الأخرى المساهمة اتباعه في اجتماعات جمعياتها العامة ومقترحاً عرضه باللغة العربية إلى جانب اللغة الانجليزية في الجمعية العامة القادمة. وأما بخصوص العرض، فقد علّق السيد المساهم على المعلومات القطاعية تحت إيضاح رقم 26 صفحة 99/98 تمويل الأفراد، وتساءل عن سبب استعمال مصطلح تمويل الأفراد خاصة وأن محفظة التمويل تشكل من 8% تمويل للشركات، و 92% قروض أفراد، بينما ذُكر إقراض العملاء في صفحة 98 من التقرير السنوي وهو المصطلح الأنسب استخدامه بدل قروض الأفراد من وجهة نظر المساهم .

3.4 وتعبيراً على بعض النقاط المطروحة، أشار الرئيس التنفيذي إلى أنه أعيد هيكلة أقسام التمويل بدءاً من عام 2023، حيث أصبح لدى الشركة قسم مختص بتمويل الأفراد مخصص للأفراد، وقسم آخر مختص بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يركز فقط على الشركات، وقد أعقب ذلك توضيح من السيد نادر المسقطي أن كلمة العملاء لا تنطبق فقط على الأفراد فحسب، وإنما كل أنواع العملاء كما ورد في التقرير السنوي للشركة إذ (تُقدم القروض التمويلية والبطاقات للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ وعليه فإن تمويل الأفراد هو نوع من أنواع العملاء، أو محفظة الإقراض والتسهيلات كما أسماها نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبدالرحمن سيف.

التوقيع المعتمد

→



4.4 طلب المساهم السيد علي طريف الإذن بالتداول حيث عرّج على الإيضاح رقم 26 المعلومات القطاعية وربحية الشركات في صفحة 99 من التقرير السنوي، حيث أشار إلى أن شركة التأمين في المجموعة حققت أرباحاً صافية بلغت 36 ألف دينار بحريني في عام 2022 فقط، وفي المقابل سجلت الشركة العقارية في المجموعة خسائر صافية بلغت 242 ألف دينار بحريني، وهما قطاعان استراتيجيان في المجموعة، متسانلا عن أسباب هذه النتائج، ومستذكرا ما سبق الإشارة إليه في العام الماضي بأن المحفظة أصبحت أصغر، وفي حال لم يتم تنميتها سوف تواجه الشركة بعض التحديات.

أوضح رئيس مجلس الإدارة أن انخفاض أرباح شركة التأمين يعزى إلى انخفاض حجم ومدخول المبيعات من السيارات الجديدة مقارنة بالأعوام السابقة وذلك نتيجة للنقص الحاد في واردات السيارات للمملكة ودول العالم بسبب شح أشباه الموصلات المستخدمة في الشرائح الإلكترونية للسيارات، وقد انعكس ذلك على جميع شركات التأمين، أما بالنسبة لقطاع العقارات فإن هناك عوامل ساهمت في النتائج المتحققة ومنها على سبيل المثال لا الحصر شح الأراضي المعروضة للبيع، وتناقص عدد المستأجرين للبنىات المملوكة للشركة بسبب التأثير الاقتصادي للجائحة، وأضاف أنه في عام 2022 تم مضاعفة أسعار الفائدة في أكثر من مرة في جميع دول العالم ولم تكن مملكة البحرين بمعزل عن تأثيرات تلك الزيادات والتي أثرت على مختلف القطاعات.

5.4 طلب السيد المساهم أحمد فخرو الإذن بالتداول واستوضح عن النقطة رقم 2 في الخطط الاستراتيجية المستقبلية في العرض المرئي للرئيس التنفيذي للشركة، الذي أوضح مفاد النقطة إلى أنها تشير إلى إيجاد الفرص المجاورة للتمويل ضمن الخدمات المالية، والدخول في شركات استراتيجية، ودراسة الفرص المجاورة خارج النطاق التمويلي. تلى ذلك، مداخلة للسيد المساهم علي طريف بخصوص الإيضاح رقم 20 في الصفحة رقم 97 من التقرير السنوي عن سبب زيادة المصروفات على الرسوم والعمولات من 1,6 مليون دينار بحريني في عام 2021 إلى 2,5 مليون دينار بحريني في عام 2022، وقام الرئيس التنفيذي بالإجابة على السيد المساهم بأن الرسوم والعمولات تدفع للأطراف الخارجية على سبيل المثال للبطاقات الائتمانية وهو شيء إيجابي للمحافظة على نشاط البطاقات الائتمانية. وهنا تسائل المساهم ذاته أيضاً عن ماهية مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بجودة محفظة القروض، وقد أجاب عن هذا الاستفسار الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد علي خلف من الناحية الفنية. وأخيراً استفسر المساهم نفسه عن مبالغ الشطب والتي لا تزال في مستويات عالية على الرغم من سياسة الشركة المتحفظة في ذلك، وأجاب الرئيس التنفيذي عن ذلك وقارن ممارسة الشركة بالمعمول به في القطاع المالي من حيث سرعة الشطب مؤكداً أنه وبعد رفع تأجيل الأقساط اضطرت الشركة للتعامل مع التحديات ومساعدة العملاء في إعادة هيكلة أو جدولة قروضهم وهو ما أدى إلى رفع التحولات.

6.4 وبعد العرض المقدم من الرئيس التنفيذي، صادقت الجمعية العامة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2022 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

خامساً اعتمدت الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وذلك على النحو التالي:

توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20 % من رأس المال المدفوع (4,028,569 دينار بحريني)، أي 20 فلساً للسهم الواحد؛ 3,664,952 دينار بحريني من أرباح السنة، و 363,617 دينار بحريني من الأرباح المستبقاة في تاريخ 17 أبريل 2023.

سادساً وافقت الجمعية العامة على مقترح توزيع مبلغ 275,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2022 بعد أن حصلت الشركة على الموافقة الخطية من وزارة الصناعة والتجارة.

سابعاً وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني، وخولت مجلس الإدارة بتحديد شروط ومتطلبات إصدارها بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

التوقيع المعتمد

→



ثامناً مناقشة تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه. صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2022 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

طلب المساهم السيد علي طريف الإذن بالتداول مشيراً إلى الاقتراح الذي طرحه في الجمعية العامة السابقة حول أهمية بدء الشركة في إصدار تقرير الاستدامة، وطلب عقد مؤتمر للمحللين بشكل ربع أو نصف سنوي، وبهذا الخصوص أقترح على الشركة أن تنشر عرضاً إلكترونياً في الموقع الإلكتروني يتناول أداء الشركة، وعليه أوعز رئيس مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية تنفيذ المقترحات.

تاسعاً أخذت الجمعية العامة علماً بتعيين العضو السيدة دانة عقيل رئيس بدء من أبريل 2022 بدلا من العضو السابق السيد محمد جهاد بوكمال في مجلس الإدارة، بعد اعفائه من منصبه كممثل للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خلال الدورة المنتهية.

عاشراً وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

إحدى عشر وافقت الجمعية العامة على تعيين إرنست ويونغ (E&Y) كمُدققين خارجيين لتدقيق حسابات عام 2022، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وخولت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثاني عشر التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي من الأطراف ذوي العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (25) من البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001. بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين تقريراً مختصراً يوضح سياسة الشركة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية، وسريانها على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين، ونطاق سريانها على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها، مشيراً إلى إمكانية الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم 27 المدرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2022 وحسب التقرير السنوي وبمصادقة المدققين الخارجيين، مؤكداً أنه تتوافر لديه في قاعة الاجتماع التفاصيل الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة بالاسم لمن أراد الاطلاع عليها بصورة منفصلة بعد التواصل معه في وقت لاحق". وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة على ما ورد في محتوى التقرير المقروء والتقرير السنوي للعام 2022.

ثالث عشر انتخاب خمسة مترشحين وتعيين خمسة لعضوية مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين التقرير التفصيلي الخاص بانتخاب خمسة مترشحين وتعيين خمسة عن كبار المساهمين في عضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة من مارس 2023 لغاية مارس 2026. حيث تقدم ستة عشر مترشحاً لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة ضمت القائمة خمسة من الأعضاء الحاليين ومن غير الأعضاء للتنافس على شغل خمسة مقاعد عن طريق الاقتراع السري، وذلك في مقابل خمسة مقاعد مخصصة للأعضاء المعيّنين ممثلين عن كبار المساهمين. وبعد استيفاء الاشتراطات التنظيمية والحصول على الموافقة النهائية على قائمة المترشحين والمعينين من مصرف البحرين المركزي، وعقب انسحاب أحد المترشحين، ضمت قائمة المترشحين لعضوية مجلس الإدارة أسماء ثلاثة عشر مترشحاً وهي القائمة ذاتها التي أعلن عنها في الموقع الإلكتروني للشركة وبورصة البحرين. ثم أعلن السيد الرئيس عن تعيين شركة البحرين للمقاصة كجماعي أصوات، وعن تشكيل لجنة للاقتراع، ضمت: ممثلي مصرف البحرين المركزي، وممثل وزارة الصناعة والتجارة،

التوقيع المعتمد

—



وممثل بورصة البحرين، وممثل بنك البحرين الوطني، وممثل مدققي الحسابات الخارجيين. وبعد نصف ساعة من بدء عملية الاقتراع، أعلن السيد الرئيس عن النتائج النهائية، حيث انتخبت الجمعية العامة بالاقتراع السري خمسة مترشحين وصادقت على عضوية خمسة معينين عن كبار المساهمين، ليضم مجلس الإدارة الجديد عشرة أعضاء، وهم:

الرقم	أسماء أعضاء مجلس الإدارة المعينين
.6	الشيخ سلمان بن عيسى بن إبراهيم آل خليفة
.7	السيد مشعل علي الحلو
.8	الدكتور عبد الرحمن علي سيف
.9	السيد محمد عبدالله عيسى
.10	السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد

الرقم	أسماء أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين
.1	السيد عبد الرحمن يوسف فخرو
.2	السيد رياض يوسف حسن ساتر
.3	السيد إبراهيم عبد الله بوهندي
.4	السيد يوسف صالح خلف
.5	السيدة نجلاء محمد قاسم الشيراوي

وبمناسبة الإعلان عن النتائج، طلب السيد علي طريف الإذن بالتداول، حيث أثنى على ممارسة شركة البحرين للتسهيلات التجارية فيما يتعلق بانتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والتي تُعدُّ الأفضل على مستوى الشركات المدرجة قاطبة في مملكة البحرين.

الرابعة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
عشر لم تُناقش أية موضوعاتٍ أُخرى تحت هذه المادة.

في ختام الاجتماع، تقدم السيد الرئيس بالشكر الجزيل إلى المساهمين وجميع الحاضرين تلبية دعوة حضور الاجتماع ودعمهم المتواصل واللامحدود للشركة وثقتهم في مجلس الإدارة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة وخمسة وخمسين دقيقة من بعد الظهر.


.....
السيد جلال جعفر الموسوي
سكرتير مجلس الإدارة


.....
عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة

التوقيع المعتمد

